Publication	Al Wafd
Date	December 19, 2016
Circulation	45,000
Country	Egypt
Article Type	Syndicate News
Headline	Drug prices to go up 50%
Page	04
Reporter	Mokhtar Mahrous

.. وزيادة جديدة فى أسعار الأدوية بنسبة 50٪

اتفاق بين «الصحة» والشركات على الرفع العشوائى وبقاء مشكلة نقص الأنواع

حذرت نقابة الأطباء والأسنان والصيادلة من الاتفاق الذى يجرى التفاوض عليه بين وزارة الصحة وشركات صناعة الأدوية بشأن زيادة أسعار الأدوية، وأكدت نقابة الأطباء أن الزيادة سوف يتحملها المريض ولن تحل مشاكل نقص الأدوية كما حدث فى الزيادة السابقة لأسعار الأدوية التى تمت فى مايو الماضى بطريقة عشوائية ودون دراسة.

وطرحت النقابة الحلول العاجلة وطويلة الأجل لحل مشكلة نقص الأدوية والوصول إلى تسعيرة عادلة للأدوية دون تحميل المريض أعباء تفوق قدرته وامكاناته.

وكانت وزارة الصحة قد طرحت على شركات الأدوية زيادة قدرها ٥٠٪ على ١٥٪ من الأدوية المستوردة و١٠٪ من الأدوية المحلية تختارها شركات صناعة الأدوية، على أن تزيد الأسعار بالنسب نفسها كل ٦ أشهر، وهو العرض الذى تحاول فيه شركات صناعة الأدوية زيادة نسبة الأدوية التى تختارها، وتقليل الفترة الزمنية لزيادة أسعار بقية الأدوية سواء المحلية أو المستوردة.

وكانت نقابة الأطباء قد عقدت ورشة بمشاركة الجهات المعنية سواء شركات صناعة الدواء من القطاع الخاص والعام، وهيئة الرقابة على الأدوية ومنظمات المجتمع المدنى المهتمة بشئون الدواء «مركز الحق فى الدواء والحق فى الصحة» وشركات تصنيع المستلزمات الطبية ونقابة أطباء الأسنان والصيادلة وذلك لدراسة مشكلة نواقص الأدوية والمستلزمات الطبية وتسعيرة الأدوية والمستلزمات الطبية بعد تحريك سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري.

وتم تشكيل عدد من اللجان المختصة لدراسة مشكلة النواقص ووجود تسعيرة عادلة للأدوية والمستلزمات الطبية، وخرجت هذه اللجان بتوصيات مهنية وعملية وفنية لحل مشاكل الأدوية والمستلزمات الطبية سواء فى الأجل القريب أو على المدى المتوسط.

وأصدرت النقابة بيانا حصلت «الوفد» على صورة منه، أشار إلى أنه بعد موافقة الصحة على زيادة أسعار الأدوية فإن النقابة وبعد دراسة وعقد ورشة عمل لحل أزمة الدواء فى مصر وخرجت بعدد من الحلول لحل الأزمة.

وحذرت النقابة من موافقة وزارة الصحة على هذه الزيادة لرفع سعر الدواء، وأن مطالبة الوزارة لشركات الدواء المستورد بأن تختار ١٥٪ من منتجاتها لرفع سعرها بنسبة ٥٠٪، وشركات الدواء المحلى بأن تختار ١٠٪ من منتجاتها لرفع سعرها بنسبة ٥٠٪، على أن تزيد أسعار نسب مماثلة من المنتجات كل ٦ شهور. الأمر الذى اعترضت عليه شركات صناعة الأدوية وطالبت بزيادة نسبة المنتجات التى سيرفع سعرها فورا، كما طالبت بتقليل فترة المسافة الزمنية المحددة لرفع أسعار أصناف أخرى.

وقالت النقابة إن ذلك يعنى أن وزارة الصحة

عماد

أقرت بالفعل بالموافقة على زيادة أسعار الدواء، على عكس كل التعهدات السابقة، كما يتضح أن النقاش والضغوط المتبادلة بينها وبين الشركات حاليا تدور فقط فى شكل تطبيق الزيادة، التى سيتحمل المواطن عبأها.

وأوضحت النقابة أن رفع السعر لن يحل مشكلة نواقص الأدوية، حيث إن الشركات هى التى ستحدد الأدوية التى سترفع سعرها، وبالتالى تحذر النقابة من احتمال قيام بعض الشركات برفع أسعار الأصناف الأغلى والأكثر ربحا، كما تحذر من احتمال تركيز بعض الشركات على انتاج الأدوية التى سيتم رفع سعرها والتقليل من انتاج الأدوية الأخرى. (الأرخص التى لن يتم رفع سعرها)، وبالتالى فمن المتوقع استمرار أزمة نواقص الأدوية خصوصا الأصناف الأرخص، ومن المتوقع استمرار ضغط شركات الأدوية من أجل رفع أسعار باقى الأصناف بسرعة حتى يتم توفيرها.

وأشارت النقابة إلى أنه قد سبق زيادة أسعار الدواء بأسلوب غير مدروس فى مايو ٢٠١٦، ولم ينتج عنها حل للمشكلة، ما فتح أبواب شراء بعض الأدوية بأضعاف سعرها من السوق السوداء.

وكشفت النقابة أن حصيلة المناقشات الواسعة التى دارت فى ورشة عمل الدواء التى نظمتها النقابة فى مستهل ديسمبر الجاري، والتى شارك فيها العديد من الخبراء والمهتمين بصناعة الدواء فى مصر، طرحت عددًا من الحلول العاجلة لحل المشكلة التى تمثلت فى إعداد قائمة بالأدوية الأساسية التى لا يمكن للمواطن المصرى الاستغناء عنها، ويتم دعم الشركات المحلية التى تنتجها (مثل إعفاء مستلزمات الانتاج سواء الخامات الدوائية أو أى مستلزمات انتاج أخرى من الجمارك، أو إعفاء هذه الأصناف من حساب الضرائب)، بحيث لا تتم زيادة سعر بيعها، أما الأدوية الأساسية التى لا يوجد لها مثيل محلى فيجب أن تتولى الدولة استيرادها مع توفير الدعم الذى لا يسمح بارتفاع سعرها على المرضى.

مختار محروس